ضرورة فحص الخيارات

علي الجرباوي
أستاذ العلوم السياسية/جامعة بيرزيت

في الوقت الذي انهمكت فيه الأوساط السياسية الفلسطينية، تحت وطأة حمى الاستوزار التي أصابت المئات، بتشكيل الحكومة الفلسطينية المرتقبة، ولم يجد رئيس الوزراء المكلف وسيلة لضبط وتأجيل الخلافات إلا بالإعلان عن تشكيل حكومة مقلصة ولكن مفتوحة في المستقبل للاستزادة، توصلت الحكومة الإسرائيلية إلى قرار بإجماع عريض لإقامة المرحلة القادمة من السور القاسم (وليس العازل) للضفة الغربية. وإذا أخذ بالاعتبار أن العملية الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لم تتوقف منذ أن بدأت ليوم واحد على الإطلاق، فإن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه: لماذا ينهمك ويختلف المستوزرون الفلسطينيون على تشكيل حكومة لن تجد ما تتفاوض عليه مستقبلاً؟ فالتسوية السياسية المقبولة على الحكومة الإسرائيلية الحالية (وعلى الأرجح الحكومات القادمة) يتم فرضها على أرض الواقع، ولا تتطلب إلا الموافقة الفلسطينية عليها. وهذه التسوية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية تقوم على حشر الفلسطينيين في أصغر بقع ممكنة، على هيئة كانتونات معزولة، داخل الضفة الغربية تحديداً، ومنحها حكماً ذاتياً لا سيادياً، مع السماح للفلسطينيين بتسميته «دولة» فلسطينية (أو حتى «إمبراطورية»!). إنها «دولة» ما تبقى للفلسطينيين من القضم الإسرائيلي، وعلى الأغلب أن مساحتها النهائية لن تتجاوز نصف مساحة الضفة الغربية. ولتمرير هذا الحل الإسرائيلي ستأتي هذه «الدولة» النهائية متطابقة شكلياً مع مفهوم «الدولة المؤقتة» التي تدعو «خارطة الطريق» لإقامتها خلال مرحلتها الثانية. وبعد أن يقبل الفلسطينيون بها، على أساس كونها مؤقتة، سيتوقف تنفيذ «خارطة الطريق» نهائياً، كما توقف قبل ذلك تنفيذ اتفاق أوسلو.

منذ دخل الفلسطينيون معمعة التسوية السياسية مع إسرائيل والموقف الرسمي الفلسطيني يقوم على أساس أن الحل التوافقي يجب أن يحقق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية السيادية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ (مع إمكانية الموافقة على تعديلات طفيفة متبادلة) وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية. ومع السور القاسم واستمرار عملية الاستيطان يبدو أن إمكانية تحقيق هذا الهدف الفلسطيني آخذة في الاضمحلال. ومن الجلي أن إسرائيل، بناء على خبرتها التفاوضية السابقة مع الجانب الفلسطيني، لا تعير الموقف الرسمي الفلسطيني أي اعتبار، فهي تأخذه على اعتبار أنه موجود للاستهلاك العام ولا يشكّل موقفاً قاطعاً وقطعياً. فقد بقي الفلسطينيون يريدون التفاوض على الرغم مما تقوم به إسرائيل من فرض وقائع على الأرض تطيح بإمكانية تحقيق هدفهم المعلن، ولم يهددوها مرة واحدة، وبجدية، أن الأمرين لا يستقيمان، فإما الاستيطان ومصادرة الأراضي وإما المفاوضات. وإسرائيل لا يقلقها على الإطلاق استنكارات السلطة الفلسطينية وتنديداتها ببناء السور القاسم واستمرار عملية الاستيطان طالما أن هذه السلطة تواقة دائماً للجلوس على طاولة المفاوضات. تعتقد إسرائيل أن تصرف السلطة الفلسطينية يدلّ على أنها محشورة في الزاوية، ولذلك ستقبل في نهاية المطاف بالأمر الواقع لكونها فاقدة للخيارات، سوى استمرار التعاطي مع الوقائع والطروحات الإسرائيلية. فهل حقاً فقدت السلطة الفلسطينية الخيارات وأصبحت مسيّرة في نفق إسرائيلي مظلم وذي نهاية معلومة ومحددة أصلاً؟ وهل حقاً لا يوجد أمام الفلسطينيين سوى القبول بالقدر المحتم إسرائيلياً، والذي يقضي باستسلامهم لواقع الكنتنة؟

من يدّعي بأن لا خيار للفلسطينيين سوى استمرار التفاوض مع إسرائيل مخطئ تماماً لأن للفلسطينيين، بغضّ النظر عن تردي الأوضاع الإقليمية والدولية واستفراد إسرائيل بهم، خيارات أخرى. ولكن، كما هو معلوم ومتوقع، فإن لكل خيار استحقاقاً وثمناً، ومن يدّعي إغلاق باب الخيارات على نفسه يكون باختصار غير مستعد لدفع استحقاقاتها وأثمانها.

إذا أرادت السلطة الفلسطينية استمرار الانسياب في مجرى الخيار القائم حالياً، والذي يجمع ما بين التنديد والاستنكار بما تفرضه إسرائيل من وقائع والسعي الدائم للعودة للتفاوض معها، فإنها لن تحقق سوى المرسوم إسرائيلياً لحل القضية الفلسطينية. والاستمرار بتبني هذا الخيار سيكون مكلفاً للفلسطينيين على كل الأصعدة، فهو لن يحقق توافقاً فلسطينياً داخلياً، وسيؤدي إلى استمرار تعرّض السلطة للضغوط والابتزازات الخارجية، ولن ينقذها من إلقاء تبعات فشل مسيرة التسوية السياسية عليها، وسيغلق الباب نهائياً على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧. لن يفيد السلطة، إن بقي هذا الخيار سائداً، الاستمرار بتغيير الحكومات، أو تشكيل حكومة مقلصة أو موسعة، أو مناشدة الأطراف الإقليمية والدولية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مسيرة التسوية. فالتسوية في هذا الخيار ستبقى مرهونة للسياسة والاشتراطات الإسرائيلية، وستنساب لتحقيق الأهداف الإسرائيلية.

آن الأوان للتحرر من هذا الخيار السيئ وكسر نمطية التصرف الفلسطيني المتوقع ورتابة عملية التسوية السياسية الحالية. فإسرائيل بقيت دوماً تكسر النمطية والرتابة من خلال إقامة وقائعها على الأرض الفلسطينية، وآن لنا الأوان كي نواجهها بنفس طريقتها. على الفلسطينيين استعادة الإمساك بزمام المبادرة الذي أفلت منهم منذ مدريد حتى الآن، وبدون إثارة حفيظة أي طرف خارجي عليهم على الإطلاق. ويكون ذلك من خلال إعلان الحكومة الفلسطينية الجديدة عن موقف فلسطيني موحّد، جدّي، وواضح من مستقبل عملية التسوية السياسية. ويقوم هذا الموقف، الذي أعتقد بإمكانية التوصل إلى إجماع فلسطيني داخلي حوله، على أساس أن الجانب الفلسطيني قبل بالتسوية السياسية التي تحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧، وأنه لن يقبل على الإطلاق ما دون ذلك، واستمرار عملية التفاوض العدمي مع إسرائيل التي تقوم بتغيير الوقائع على الأرض لإجبار الفلسطينيين بالقبول بدولة مقلصة وكانتونية. لذلك، فإن الجانب الفلسطيني سيمنح مسار التسوية السياسية مدة ستة أشهر أخيرة يلتزم فيها طواعية بهدنة، ويترك خلالها المجال لإسرائيل والمجتمع الدولي لحزم الأمر وإبراز التوجه القصدي لعملية التسوية بشكل فعلي وفعّال. فإن اقتنع الفلسطينيون بأنهم لا يتعرضون لمسار مخادع وإنما لعملية جادة ستنتج نهاية فعلية للاحتلال وإقامة الدولة، فسوف يستمرون في هذا المسار. أما إذا تبيّن عكس ذلك (وهو الأرجح)، فلا حرج عندئذٍ على الجانب الفلسطيني الذي يجب أن يعلن إغلاق هذا المسار نهائياً، والتحول إلى مسار الدولة ثنائية القومية. ولكي يكون هذا المسار الجديد فعلياً وفعّالاً فإن الحكومة الفلسطينية تعلن منذ الآن أنها ستستقيل بعد فترة الفحص والتيقن المشار إليها أعلاه إن لم تقتنع بجدوى مسار تسوية إقامة الدولة الفلسطينية، وستوصي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة حل السلطة الفلسطينية، إذ لا ضرورة لسلطة إلا إذا كانت ستقام الدولة. أما سلطة تستغلها إسرائيل لإخفاء استمرارية احتلالها وللتخلص من عبء الفلسطينيين الديمغرافي- السياسي فلا حاجة فلسطينية لها.

يجب أن توضع إسرائيل، والمجتمع الدولي من خلفها، على المحك. فإما حلّ جدّي يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وفق أسس ومعايير الشرعية الدولية، وإما ترك الأمور تنساب نحو إقامة الدولة الثنائية القومية. إن أعظم ما تخشاه إسرائيل على مستقبلها يتمثل بالدولة ثنائية القومية، وهي تحاول بكل السبل الحؤول دون ذلك. هذا هو «البعبع» الذي يؤرقها، وعلينا أن نكون جديين في تحويل هذا «البعبع» إلى احتمالية واقعية. تظن إسرائيل أنها حشرت الفلسطينيين عندما وافقت على وجود السلطة الفلسطينية. آن الأوان للسلطة الفلسطينية أن تجيب إسرائيل بأنها على استعداد جدّي لحلّ ذاتها. عند هذا الإعلان سيكون على إسرائيل أن تقرر إن كانت تريد العودة لتحمّل أعباء وتكاليف الاحتلال، ومواجهة الشعب الفلسطيني مباشرة دون وجود عنوان رسمي له تحمّله اللوم صباح مساء، والانسياب نحو نهاية يهودية الدولة خلال عقدين من الزمن.

على إسرائيل أن تعرف أنها لن تستطيع أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن. والفلسطينيون هم الجهة الوحيدة القادرة على إثبات ذلك. فهل سنثبت ذلك، أم سنبقى منهمكين في الاستوزار والشجب والاستنكار، بينما تقوم إسرائيل بإنهاء عملية حشرنا في الكانتونات؟

الباحثون عن الذهب في أعشـــ

أحمد داود

لم يكن أكثر المهمومين، والمشتغلين بالشأن الحزبي (الفصائلي)، يجدون حرجاً في الذهاب في نقد تجربة الفصائل الفلسطينية، إلى إصدار حكم بفشلها، ولكن عند الوصول إلى السؤال التاريخي: ما العمل؟ يجد أكثرهم نفسه ملزماً بفصل ذاتياته وحساسياته عن الواقع، ويميل إلى الموضوعية مقراً بأن الحياة السياسية في فلسطين آيلة إلى نهاية فاجعة، إذا لم تكن هناك أحزاب، وحركات تمدها بالحيوية، وبخاصة أن عطالة الحياة السياسية تؤدي إلى عطالة المجتمع في كل مستويات حراكه، وتتكون على واقع البطالة طبقة أو طبقات سياسية عشوائية تتبادل الإفساد والفساد والاستبداد، ويتلاشى معنى السعي لإنجاز أية مهمات ديمقراطية وإقامة المجتمع المدني المنشود، ناهيك عن انعدام إمكانية النهوض بمهمة تحرير الشعب والأرض الرازحين تحت أبغض احتلال.

ولعلها مناسبة للقول، إن فصائلنا في فلسطين، وشتاتها تزداد الحاجة إليها، وتزداد حاجتها إلى رفع أهليتها، وإعادة تأهيل هياكلها، ومراتبها، وأدوات تحليلها، وخطابها، ورؤيتها لتجديد وظيفتها التي تزداد تعقيداً على تعقيد.

بيد أن هذه الفصائل، لا تستشعر خطراً من استمرار انخفاض مستوى أهليتها، وتقهقر حال نخبها القيادية إلى أسفل درك (انظروا في قوائم المستوزرين من أهالي «فتح» ومرشحي الفصائل الديمقراطية للوزارة العتيدة)، وهو ما سيفضي إلى تفاقم وضعها سوءاً على سوء، وسيقضي على البقية الباقية من إمكانية نهوض في أحوالها.

لقد كان المصابون بالخيبة من الفصائل، وبخاصة اليسارية أو الديمقراطية منها، كما يصف رعايا هذا التيار أنفسهم، يقترحون قبل استفحال الخراب السياسي، أن يعاد النظر في شروط وأوليات القائم من الفصائل، لتضمن تأثيرها، وتجديد عمارتها باستمرار منعاً للتآكل والانفصال عن السوية، وتجنباً لبقاء الفصائل منتجاً على مقتضى العصبية المغلقة، وعلى منظومة عقائدية تغري بإلغاء الآخر لتصل إلى إلغاء الذات من خلال انحلال العصبية الواحدة إلى عصبيات متنابذة، بانشقاق الفصيل إلى اثنين أو أكثر (بحسب التساهيل)، ما يجيز لنا التهكم بمرارة أنها صارت بحاجة إلى (حبوب منع حمل)، للحد من (نسلها) بالانشقاق، أو بتنفيذ عمليات (تطهير عرقي) تطبيقاً للمقولة اللينينية المشؤومة (الحزب لا يقوى إلا بتطهير نفسه(التي كرستها ثقافة الانحطاط الستاليني، وقد تجمعت أخيراً ثلاثة منها مصابة بضمور عضلاتها السياسية، والشعبية، والتنظيمية (حزب الشعب، وحزب «فدا»، وجبهة النضال) بالإضافة إلى كوادر مهاجرة من فصائل يسارية أخرى في شيء دعوه (التجمع الديمقراطي الفلسطيني).

بالطبع، هذا ليس حكماً (قيمة) على (التجمع) وناسه، وليس مناهضة لعملية تجميع هذه الفصائل، بل محاولة للتبصر فيها، إذ ليس من الناجع أن نخترع أحزاباً أو تجمعات لأحزاب نشكلها بما تيسر، وبمن حضر، وكيفما اتفق، لأنها سوف تكون عرضة لأمراض البيئة السياسية، هذا لأن القوى التي تتشكل منها هذه الأحزاب أو التجمعات هي المصدر الطبيعي لهذه الأمراض وحاملة لها، بسبب خيباتها وإحباطاتها، ما يعني أن المهمة المؤهلة لإنجازها هي عملية إنتاج موسعة لأزماتها.

في معرض (الافتتاح)، نضع كرسي الكلام في حلقة الداعين إلى أن أصل حضور أو استحضار القوى (الديمقراطية) واليسار عموماً يبدأ من مراجعته الشاملة لتجربته التي لم تحصل حتى الآن، هذه المراجعة التي لا تنوب منابة (أفعال ندامة) أو ما يسمونه في (الأدب الحزبي) النقد الذاتي، فإعادة بلورة الذات اليسارية الراهنة ليست مستحيلة من خلال إعادة قراءة موروث هذه الذات التي كانت في الماضي ناشطة وفاعلة ومؤثرة في مسار الأحداث، وليست مغلقة ومنفعلة وهي تتأمل مسار انحدارها كما هو حالها الآن.

لقد تيقنت مما كنت متشككاً فيه، عندما (أيقظتني) قراءة الأوراق الثلاث الصادرة عن التجمع إياه، (فصحوت) على حقيقة صافعة تقيم الدليل على المستوى المتقشف الذي وصلت إليه الطبقة السياسية اليسارية الفلسطينية، هذا اليقين خالطته الدهشة عندما قرأت أن الأوراق (ما غيرها) حصيلة نقاشات تواصلت أعواماً عدة ، فخرجت على هيئتها التي نشرت فيها على الناس: مجرد ورقة سياسية أو (إعلان نوايا) لا أكثر ولا أقل يوجد مثلها، وعلى شاكلتها أطنان من ورق أدبيات، وبيانات الفصائل الفلسطينية المختلفة، وملحق ثان بمهامه الديمقراطية، وورقة ثالثة تشرح أسسه التنظيمية، أي أن العدة السياسية التي أطل بها (التجمع) على الجمهور واهنة، عتيقة، ومتآكلة، ولا (تبهج فماً جائعاً، ولا تملأ معدة خاوية)، ولو كانت صالحة أصلاً لما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية (معصورة) اليوم بين حجري رحى أزمة طاحنة بكل أطيافها.

إن اللغة الاحتفالية، التي قدم بها التجمع نفسه عبر أوراقه الثلاث، أكدت أمراً واحداً لا مراء فيه، أن أزمة أهل اليسار على ما يظهر هي الأشد عمقاً، فبعد السقوط المدوي للمرجعيات النظرية والمعرفية التي نهلوا منها منهجهم السياسي والفكري وبنوا (صروحهم) التنظيمية على أساسها على امتداد سنوات طويلة، لم يبق لهم منها سوى بعض الذكريات والإحالة إلى الذاكرة عندما كان لليسار الفلسطيني حضور يتكئ على وزن الشقيق الأكبر (الاتحاد السوفيتي)، يتم استدعاؤه الآن. فما دامت مستودعات الراهن خاوية، فلا بأس من الغرف من خوابي الماضي التليد. فبدل البحث في أزمة اليسار بعد كل التحولات والإطاحات التي طالتهم في الصميم، لم تأت الورقة، ولو مرة واحدة، على ذكر هذه الأزمة وتشخيص أسبابها، وسبل الخروج منها، بل إنها ذهبت باتجاه معاكس، حيث أفردت مساحة واسعة لمدح الذات وتبجيلها، واستغرقت طويلاً في تعداد فضائل، ومزايا، وسجايا التيار (الديمقراطي) بوصفه (ترياق الحياة، وخشبة الخلاص..!!). لكن مع ذلك، وفوق كل ذلك، لا أحد يعلم كيف يمكن أن تفعل هذه القوى مجتمعة ما عجزت عن فعله بالمفرق..!!

لقد تجاهل التجمع أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف أطيافها، وبضمنها اليسار، في مختلف مجالات حراكها، وغابت تماماً من متن أوراقه ، فلا دراسة معمقة على سبيل المثال لا الحصر لانسداد أفق الخيارات السياسية الفلسطينية الراهنة، يستوي في ذلك دعاة الخط التفاوضي بدعاة الخط الانتحاري، ولا تحليل مقنعاً للانتفاضة بأطوارها المختلفة بعد ثلاثة أعوام على اندلاعها وما انتهت إليه، وما هي آفاقها، وإن كانت فيما وصلت إليه مجدياً الاستمرار بها أم لا، هل غيرت في موازين القوى وعدلت فيها، هل هي قادرة على حمل إسرائيل على التسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وما هي آفاق تطورها، وما هو البرنامج والشعارات السياسية الواقعية القادرة على تحقيقها، دون مبالغات.. كذلك أيضاً لم يذكر اتفاق (أوسلو) الذي نقل الوضع الفلسطيني من مقام إلى مقام إلا مرة واحدة في إطار دعوة التصدي لأضراره، وما إذا ظل هذا الاتفاق قائماً أصلاً أم لا، وهل يمكن بعث الحياة في عملية السلام برمتها من جديد، أم أنها لفظت أنفاسها الأخيرة وقضي الأمر. وعليه، ما هو البرنامج الوطني التالي على هذه المرحلة.. السلطة الفلسطينية لم تذكر هي الأخرى إلا في معرض الإجابة عن سؤال المشاركة فيها أم لا، (وفقاً للظروف)، تجيب الورقة السياسية، فيما واقع الحال يقول (دائماً وفي كل الظروف)، أي أننا لا نعلم إن كان